

الأسرى والحرية

علي مواسي*

مشكلات الكُمون: فلسطينيو ٤٨
والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة

تسعى هذه الدراسة لتقديم قراءة في مشكلات حالة الكُمون غير المألوفة التي شهدها فلسطينيو الأراضي المحتلة خلال نكبة ١٩٤٧ - ١٩٤٩، في سياق الحرب الدائرة منذ عملية "طوفان الأقصى" في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، متوسلة في ذلك نظرة عبر - تاريخية للمسيرة النضالية لهذا الجزء من الشعب الفلسطيني ومحطاته الاحتجاجية والانتفاضية. وثمة خمسة عوامل تأسيسية تساهم في تشكيل حالة الكُمون، وهي: العسكرة؛ الضعف المؤسساتي والتنظيمي، سياسياً ومدنياً وشعبياً؛ الثمن الباهظ لمواجهة النظام الإسرائيلي مثلما كانت عليه الحال في "هبة الكرامة"، ومع ظاهرة "الجريمة المنظمة"؛ خطاب الاستيعاب المعيشي؛ سياسات الإسكات بالعصا والجزرة. غير أن حالة الكُمون هذه لا تحيل إلى حالة بيئات تامة، بل تتخللها محاولات لتحدي النظام ومواجهته على مستوى: الاحتجاجات الشعبية، وتنظيم الفاعليات القطرية، والمبادرات الشبابية، والفاعلية الإعلامية والقانونية، والفعل المعرفي، الأكاديمي والثقافي، وغير ذلك.

مقدمة: الحالة الكُمونية

فيها حركة المقاومة الإسلامية/"حماس" وفصائل المقاومة الفلسطينية، ما يُعرف إسرائيلياً بمنطقة "غلاف غزة"، وبُنية الحصار التحتية المركزية عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً^١. وقد تكبّد النظام الإسرائيلي خلالها خسائر غير مسبوقه في تاريخ الصراع العربي - الصهيوني، على الأقل منذ حرب ١٩٧٣.

يشنّ النظام الإسرائيلي حرباً على قطاع غزة منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، تحت اسم "سيوف حديدية"، رداً على عملية "طوفان الأقصى" التي استهدفت

* شاعر وباحث، ومدير تحرير مجلة "فُسحة - ثقافية فلسطينية".

تغييراً للوضع القائم في المسجد الأقصى (٢٠١٥): "هبة الدوابشة" (٢٠١٥): "هبة باب الأسباط" المعروفة أيضاً بـ "هبة البوابات الإلكترونية" (٢٠١٧): حراك "من حيفا إلى غزة" (٢٠١٨): "هبة الكرامة" المعروفة أيضاً بـ "هبة أيار" (٢٠٢١): الاحتجاجات الواسعة ضد الجريمة المنظمة وارتباط الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بها (٢٠٢٠ - ٢٠٢٢): وغيرها كثير من الاحتجاجات الغاضبة والرافضة لممارسات النظام الإسرائيلي على مستوى مناطق، أو بلدات، أو قضايا تخص شرائح وفئات مجتمعية معينة، مثل "هبة البقيعة" (٢٠٠٧)، واحتجاجات المدارس الأهلية المسيحية في أراضي ٤٨ ضد مساعي تحويلها إلى مؤسسات تعليمية حكومية (٢٠١٥)، وتظاهرات "كنيسة مار إلياس" في حيفا (٢٠٢٣)، وغيرها العشرات، إن لم يكن المئات، من الاحتجاجات، والإضرابات، وأيام الغضب، والهبات، والحملات الشعبية. وفي هذا السياق، يُذكر أن أكبر تظاهرة شهدتها أراضي ٤٨ كانت ضد العدوان على قطاع غزة في سخين (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)، والتي يُقدَّر أنه شارك فيها نحو ١٠٠,٠٠٠ شخص، تلتها تظاهرة في باقة الغربية التي شارك فيها عشرات الآلاف.

تلك المحطات الاحتجاجية والانتفاضية رافقتها ممارسات إسرائيلية تسببت في كثير من الأحيان بسقوط ضحايا من الشهداء، والجرحى، والملاحقين والمعتقلين سياسياً، والمفصولين من التعليم أو العمل، والمحرَّض عليهم والمشهَّر بهم، علاوة على حظر حركات وأحزاب، ونفي وسجن قيادات سياسية محلية وقُطرية.

خلال ما يقارب ثلاثة أشهرها هي إسرائيل تقوم بعمليات عسكرية إبادية وممارسات قمعية في قطاع غزة^٢ وغيره من الجغرافيات الفلسطينية وتخومها، والتي راح ضحيتها حتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أكثر من ١٩,٥٠٠ شهيد و٥٢,٠٠٠ جريح، ومئات آلاف المهجَّرين قسراً، تمهيداً لتنفيذ مخططات التهجير إلى صحراء سيناء المصرية، فضلاً عن التدمير الكلي أو الجزئي لعشرات آلاف المباني والمنشآت، وآلاف المعتقلين والمنكَّل بهم والملاحقين لمواقفهم، والأضرار الاقتصادية والنفسية.^٤ لكن بالعودة إلى فترة ١٩٤٧ - ١٩٤٩ نلاحظ أن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لم يقوموا في تلك الفترة بأي مظاهر احتجاجية وانتفاضية ملموسة، بل سادت حالة عامة من الكُمون.^٥

ولفهم هذه الحالة الكُمونية، ثمة ضرورة لتتبُّع محطات ومراحل سابقة في مسيرة هذا الجزء من الشعب الفلسطيني، وفي علاقته مع النظام الإسرائيلي، وهو الجزء المجنَّس بجنسية إسرائيل، الدولة التي أعلنت إنشاءها الحركة الصهيونية في سنة ١٩٤٨، وهو المصنف وفق منظومتها القانونية بـ "المواطنة" منذ ذلك الحين. ومن المحطات الاحتجاجية الأشهر في مسيرة فلسطيني ٤٨: "يوم الأرض" (١٩٧٦): "انتفاضة الحجارة" (١٩٨٧ - ١٩٩٣): "هبة الروحة" (١٩٩٨): "هبة العملاء" في باقة الغربية (١٩٩٨): "هبة أكتوبر" خلال "انتفاضة القدس والأقصى" (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥): "هبة يوم الغفران" في عكا (٢٠٠٨): أيام غضب "حراك برافر" (٢٠١٣): "هبة محمد أبو خضير" (٢٠١٤): "هبة التقسيم الزمني"

١) العسكرة

من ملامح الفعل الاحتجاجي الجماهيري لدى فلسطينيي ٤٨، أنه نادراً ما كان ملتحقاً بفعل عسكري أو رديفاً له، تبدأ به أو تبادر إليه جهة فلسطينية أو عربية. لقد راكم هذا الجزء من الشعب الفلسطيني، على مدار عقود، تجربة احتجاجية شعبية لا عسكرية، على الرغم من تسجيل بعض أعمال الشغب في عدد من الهبّات والمناسبات، مثل إغلاق الشوارع بالمعوقات الفيزيائية، وإلقاء الحجارة، واستهداف القوات الإسرائيلية، أفراداً وآليات، وكذلك استهداف مؤسسات وأملاك عامة، وبُنِي تحتية، تمثّل في نظر المحتجين النظام الإسرائيلي (الدولة). كما شملت بعض الحالات استهدافاً لأملاك خاصة تابعة لليهود، مثل استهداف سيارات خلال عبورها في شوارع بالقرب من قرى وبلدات فلسطينية أو داخلها، أو مصالح تجارية، وتحديدًا فيما يُعرف بـ "المدن المختلطة"^٦.

لم يطور فلسطينيو ٤٨، وربما غيرهم من الفلسطينيين كذلك، أكانوا نخباً وجماهير، مقولات أو أدوات تمنحهم قدرة على التعامل مع شيء يشبه ما حدث خلال عملية "طوفان الأقصى" التي هاجم فيها الفلسطيني عسكرياً، وعَبَرَ وقاتل على أرضه التي هُجّر منها خلال النكبة وبعدها، وحررها وعاد إليها لساعات أو أيام، وكبّد المحتل خسائر غير مسبوقه مادياً ومعنوياً. إن عسكرية هذا الحدث الذي كان فيه الفلسطيني هو المبادر إلى الفعل لا الرد عليه، تضعه في منطقة اللامألوف في التجربة النضالية المتراكمة لدى فلسطينيي ٤٨. وحيث اللامألوف، تكون اللادراية، ومنها وبسببها يكون الكُمون^٧.

لقد حدث شيء قريب من هذا خلال "هبة

الكرامة" (٢٠٢١) في العلاقة بين الفعل الاحتجاجي الشعبي مع الفعل العسكري؛ فقد نتج من التحاق فصائل المقاومة في قطاع غزة بالشارع عسكرياً، في ١٠ أيار/مايو ٢٠٢٣، بإعلان القائد العام لـ "كتائب عز الدين القسام"، محمد الضيف، عن معركة "سيف القدس"، ما يمكن أن نصفه بانتقال المواجهة، عبر صواريخ "القسام"، من الأرض إلى السماء، وقد راح المحتجون ينسحبون بالتدريج من الشارع، مع أن الأفعال الاحتجاجية لم تتوقف منذ ١٥ نيسان/أبريل حتى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٢١، وتحديدًا في القدس وأراضي ٤٨.^٨

وكي لا نتسرّع في الاستنتاج، يبدو أن الجماهير الفلسطينية لا تبادر إلى الاحتجاج الشعبي خلال العمليات العسكرية بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال، إلا إذا كان الاحتجاج الشعبي بعيداً نسبياً عن مناطق القتال. أمّا في الجزء المحتل خلال النكبة والناجي من التهجير، أي أراضي ٤٨، فإن فحص مجموعة كبيرة من الأحداث الاحتجاجية يُمْكِن من الذهاب إلى أنه حيث تكون العسكرة، يكون الكُمون^٩. والكُمون، في دلالاته المتعددة، مربك للنظام الإسرائيلي، حتى إن هناك حالات تحقيق واعتقال لأشخاص في سياق الحرب لأنهم لم يكتبوا شيئاً، ولم يتفاعلوا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أو لأن شخصاً حذف زملاء له في العمل من اليهود، والاشتباه بالتالي في أن هناك محاولة من طرفه لإخفاء شيء ما.

٢) الضعف المؤسساتي

جاءت عملية "طوفان الأقصى"، والحرب بعدها، في سياق من الضعف والتخبط

راح يتصاعد في ظل توجه "القائمة العربية الموحدة"، برئاسة منصور عباس، إلى تفكيك "القائمة المشتركة" وطرح "النهج الجديد" الذي سنتناوله لاحقاً، والتشديد بالتالي على مبدأ "المجتمع المحافظ"، والتمسك بالقيم الإسلامية للمجتمع الفلسطيني، فيما بدا أنه استثمار للديني في تشكيل وترسيم السياسي، مصالح وأهدافاً.^{١٣}

وإلى جانب ذلك، فإن "لجنة المتابعة"،

وهي المظلة الجامعة لأطياف وتشكيلات

المجال السياسي والتمثيلي الوطني في

أراضي ٤٨، لم تتطور تنظيمياً وسياسياً

ومالياً في ظل رئاسة محمد بركة لها، الذي

يشغل هذا المنصب منذ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠١٥، بل إن أداها الجماعي شهد تراجعاً

في ظل خلافات أطياف المجال السياسي من

أحزاب ورؤساء بلديات، وعدم مأسستها

بُنويًا، فضلاً عن الملاحقة السياسية

لمكونات مركزية فيها.

وجاءت عملية "طوفان الأقصى"، والحرب

بعدها، في ظل ضعف وتراجع الفعل الشبابي

والطلابي الحراكي في أراضي ٤٨، والذي كان

قد بلغ ذروتين خلال العقد الأخير: الأولى،

خلال "هبة برافر" (٢٠١٣)، والثانية خلال

"هبة الكرامة" (٢٠٢١)، كـ "حراك طالعات"

النسوي مثلاً، والذي أدى دوراً مركزياً في

الاحتجاج والتسييس قبل أن يبدأ بالتفكك في

سنة ٢٠٢٢ على خلفية قضية اجتماعية أدت

إلى خلافات بين عضوات مركزيات مؤسسات

فيه. كما أن "الحراك الفحماوي الموحد" الذي

نشأ في سنة ٢٠٢١ لمناهضة الجريمة

المنظمة وتورط المؤسسة الأمنية الإسرائيلية

فيها أساساً، مثلما يرى هو ومكونات متنوعة

من المجال السياسي والأهلي، فتراجع نشاطه

المؤسساتي والتنظيمي في أراضي ٤٨، سياسياً ومدنياً وشعبياً، وهي حالة ناتجة من أعوام من الملاحقة الإسرائيلية الكثيفة، والخلاف المحتدم بين أطياف المجال السياسي وتشكيلاته، وإنهاك الأحزاب بانتخابات برلمانية متقاربة، بترتيباتها وأزماتها داخل الأحزاب وفيما بينها، وهو وضع ناجم عن الأزمات الحكومية الإسرائيلية كذلك.

وقد حُظرت "الحركة الإسلامية الشمالية"

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ومعها ١٧

مؤسسة مجتمع مدني وهيئة مرتبطة بها،^{١٠}

ووجه النظام الإسرائيلي ضربة إلى "التجمع

الوطني الديمقراطي" من خلال حملة ملاحقة

انطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، واستهدفت

العشرات من قياداته وكوادره، اعتقالاً

ومصادرة لأموال وأموال، من خلال تفتيقه

ملفاً جنائياً مالياً، وذلك في محاولة لحظر

الحزب وضرب شعبيته.^{١١} كما تفككت "القائمة

المشتركة" في سنة ٢٠٢١، والتي كانت قد

ضمت أربعة أحزاب شاركت في الانتخابات

البرلمانية الإسرائيلية، بعد أعوام من

الخلافات المحتممة بشأن عدة ملفات، بينها

رئاسة "لجنة المتابعة العليا للجماهير

العربية" (٢٠١٥)، والتعزية بشمعون بيريس

(٢٠١٦)، والمواقف من اعتقال النائب باسل

غطاس (٢٠١٦ - ٢٠١٧)، و"أزمة التناوب"

بعد ذلك (٢٠١٧)، والتوصية بأن يكون رئيس

حزب "كاحول لافان"، بني غانتس، رئيساً

للحكومة (٢٠١٩)، وغيرها من قضايا

سياسية واجتماعية. ومن القضايا

الاجتماعية ما يُعرف بقضية "طحينة الأرز"،

المرتبطة بحقوق "مجتمع الميم" وبمواقف

الأحزاب والمؤسسات والحركات منها،^{١٢} علماً

بأن احتدام النقاش على القضايا الاجتماعية

يسكنون في قرى وبلدات باتت في عمرانياتها المعاقة بمثابة أحياء فقير، إلى درجة أن وسطاءه استطاعوا عبر شبكاتهم أن يراكموا رأس مال مادياً ورمزياً يحل محل، أو ينافس، بُنى مجتمعية وسياسية وثقافية تقليدية في تنظيم المجتمع وترسيم حدوده، مثل العائلة، والسلطات المحلية،^{١٧} والأحزاب، والمؤسسات الدينية ووسطائها، والنخب الثقافية، وغيرها. وتشكّل ذلك تراكمياً من خلال لقاء سياسات الإفقار التي تعاني جزاءها بالدرجة الأولى شريحة الشباب، والعمل الحثيث على ضرب منظومات القيم والانتماء الهوياتي لدى الناس، المرتبطة بفلسطينيتهم، الطبقة الأحدث من العروبة - الإسلام لدى سكان فلسطين المعاصرين، وذلك من خلال جهاز التربية والتعليم، والإعلام، ومنظومات العمل والتوظيف، الأمر الذي دفع الشباب المهمّشين إلى البحث عن أواصر وأطر انتماء توفر لهم مكانة اعتبارية في المجتمع في ظل إعاقة التقدم الفردي والجماعي للفلسطينيين ضمن أحياء النظام غير المتاحة لهم.^{١٨}

وأدت الضغوط الشعبية والسياسية خلال الأعوام الأخيرة، وتحديداً منذ سنة ٢٠٢٠ فصاعداً، إلى فرض هذه القضية على طاولة حكومات النظام وأجهزته. وخلال السجال المتولد عن ذلك، تكتشف أن كثيراً من وسطاء الجريمة المنظمة لهم صلة بـ "جهاز الأمن العام الإسرائيلي/ الشاباك"، وهو ما يمنحهم حصانة وحرية عمل، وذلك وفق تصريحات رسمية من جهاز الشرطة الذي ادّعى أن هذا يعوق قدرته على مكافحة الظاهرة، علماً بأن سياسات الشرطة المتسمة بالإهمال وعدم الاكتراث بالحدّ من الجريمة عامة، والجريمة المنظمة خاصة، وغياب الخطط ذات النتائج

تحت وطأة الملاحقة السياسية والتحريض، لكنه مع ذلك استمر في العمل حتى في سياق الحرب، إذ نظّم ثلاث فاعليات احتجاجية في أم الفحم. أمّا الحركات والهيئات الطلابية في الجامعات، فإن وضعها يشكل انعكاساً للوضع التنظيمي والمؤسسي العام.^{١٤}

لقد ساهمت هذه الحالة المؤسسية في غياب متانة جماعية تمنح ظهيراً للجماهير، وتكون عنواناً احتجاجياً كما في محطات سابقة، وهو ما ساهم في تشكيل حالة الكُمون الراهنة. ويمكن وصف الأمر بأنه فقدان لمركز أو ثقل سياسي يمكن للناس أن يستندوا إليه ويروا فيه مرجعية تصنع لهم أملاً، وتُشعرهم ولو بالحد الأدنى بالحماية والأمان النسبيين،^{١٥} وخصوصاً بعد اختبار مجتمع احتجاج "هبة الكرامة" (٢٠٢١) لحالة فقدان المرجعية إلى حدّ اليتيم، ذلك بأن مئات المعتقلين الموجهة إليهم لوائح اتهام، وجدوا أنفسهم، ومعهم عائلاتهم، وحيدين في مواجهة الممارسات والسياسات العقابية لأجهزة ومؤسسات النظام، ومن ضمنها الجهاز القضائي (المحاكم).^{١٦}

(٣) الثمن الباهظ لمواجهة النظام

عمل النظام الإسرائيلي، عبر مختلف أجهزة الدولة وآلياتها، على تدفيع فلسطينيي ٤٨ ثمناً باهظاً لانخراطهم في الهبّات والانتفاضات الفلسطينية. وفيما يلي نركز النظر على "الجريمة المنظمة" و"هبة الكرامة" للإشارة إلى هذا الثمن الباهظ.

أولاً: الجريمة المنظمة

لقد مأسس النظام الإسرائيلي الجريمة المنظمة في صفوف فلسطينيي ٤٨ الذين

الإسلامية الشمالية" المحظورة، رائد صلاح، ٢٢، كما أُطلقت النيران في سياق الحرب على قطاع غزة على بيتي المعتقلين أحمد خليفة ومحمد طاهر جبارين، الموجهة إليهما تهمة "التحريض على الإرهاب"، و"التماثل مع تنظيم إرهابي"، بسبب مشاركتهما في تظاهرة ضد الحرب. ٢٣

ثانياً: "هبة الكرامة"

يُرَجَّح أن لـ "هبة الكرامة" (٢٠٢١) أثراً كبيراً في تشكيل حالة الكُمون لدى فلسطيني ٤٨ في سياق الحرب على قطاع غزة، ذلك بأن أثمانها خلال أحداثها الممتدة من ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢١ حتى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٢١، وبعدها، كانت كبيرة جداً على هذا الجزء من الشعب الفلسطيني، وغير معهودة منذ "هبة أكتوبر" (٢٠٠٠).

فقد اندلعت الهبة آنذاك على خلفية مجموعة من الأحداث المباشرة والمتزامنة والمتراكمة، ولا سيما في القدس حيث محاولات التهجير القسري لعائلات فلسطينية في حي الشيخ جراح، وقمع المصلين في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان، واقتحامات المستوطنين للمسجد بحماية من قوات "حرس الحدود" والجيش، ونصب حواجز حديدية في باب العمود، ومنع الحافلات التي تقل المصلين من شمال فلسطين من الوصول إلى القدس لإحياء ليلة القدر، وتنظيم مسيرة استيطانية في البلدة القديمة في المدينة خلال ما يسمّى "يوم توحيد القدس". وامتدت الهبة لتشمل مختلف أنحاء فلسطين الانتدابية، وتكثفت حديثاً وزمناً في القدس وفي أراضي ٤٨ تحديداً. ٢٤

شهدت الهبة ٢٥٠ موقع مواجهة في

الملموسة في محاربة هذه الظاهرة على مدار أعوام طويلة، دفعت، ولا تزال، المجال السياسي الفلسطيني، وكذلك الشعبي والأهلي، إلى اتهام هذا الجهاز بالتورط في صناعة الظاهرة وتكريسها، حتى إن أبرز شعار في الحراك الشعبي ضد الجريمة المنظمة بات: "يا جماهيري ثوري... ع الشرطة الخنزيرة"، في تكثيف بلاغي يجمع المتهم والغضب منه والحل وصنّاعه معاً. ١٩

وتشير عدة تقارير إلى أن قسماً كبيراً من السلاح مصدره "السرقعة" من معسكرات جيش الاحتلال الإسرائيلي وقواعده، من دون أن تسعى أجهزة النظام لوقف هذه الظاهرة، مع أن تقديرات الأجهزة الأمنية تقول إن هناك نصف مليون قطعة سلاح في السوق السوداء. كما أن هناك آراء وتقارير تذهب إلى أن الجريمة المنظمة، بوسطائها وشبكاتهما المعروفة للأجهزة الأمنية، تمثل أداة في يد النظام الإسرائيلي من أجل إنهاك المجتمع الفلسطيني وتفتيته وإفقاده حصانته، وشغله بالتالي عن صناعة جماعيته الوطنية وتمتينها، وذلك عبر بثّ العداوات بين مكوناته الاجتماعية، وإشاعة الإحساس بفقدان الأمان لدى أفرادهم وشرائحهم، وبثّ الإحباط وفقدان الأمل. ٢٠ لقد ارتفع معدل ضحايا الجريمة من ٧٢ ضحية في سنة ٢٠١٧ إلى ١٢٦ ضحية في سنة ٢٠٢١. ٢١ بل هناك من يذهب إلى أن الجريمة المنظمة استغلالاً للمجهولية، أو المجهولية استغلالاً للجريمة المنظمة، قد تكون أداة للترهيب السياسي والاعتقال على هذا الأساس. فقد استُهدف عدد من أعضاء لجان "إفشاء السلام" مثلاً، التي اضطلعت بدور الإصلاح والحدّ من الجريمة، بمبادرة من رئيس "الحركة

أراضي ٤٨ أدت إلى ٣٢٢ إصابة في صفوف الشرطة الإسرائيلية، وإلحاق الضرر بـ ٢٩٧ سيارة تابعة لها، بينها ١١ أُحرقَت، كما هوجم ٢٣ مركزاً للشرطة. واستشهد خلال الهبة: موسى حسونة (اللد)، ومحمد كيوان (أم الفحم)، فضلاً عن مئات الإصابات وآلاف حالات الملاحقة بمختلف أشكالها، من الاستجابات في العمل أو التعليم، وصولاً إلى الاعتقال.^{٢٥}

وتشاركت في قمع أفعال فلسطينيي ٤٨ الاحتجاجية خلال الهبة مجموعة من مكونات وأجهزة النظام الأمنية، والعسكرية، والاستخباراتية، والإلكترونية، والمدنية المسلحة. فعلاوة على القمع العنيف للوقوفات والتظاهرات، بأدوات شديدة الخطورة ومميّته، من قنابل الصوت والغاز والرصاص الإسفنجي والحي، وعلى الانتهاكات خلال الاعتقالات، فُرض حظر التجول في مدينة اللد لمدة ٨ أيام، وهو إجراء يُتخذ لأول مرة في تاريخ بلدة أو مدينة في أراضي ٤٨ منذ النكبة. كما استُهدفت بيوت الفلسطينيين وأملاكهم، ومساجدهم ومقابرهم وغيرها من الأوقاف، ولا سيما في "المدن المختلطة"، على يد عصابات ومجموعات يمينية، مثل "لا فاميليا" وغيرها، التي تشير تقارير وأبحاث إلى أنها عملت بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية وضمن حمايتها.^{٢٦}

في إثر انتهاء الأحداث الاحتجاجية خلال الهبة، أعلنت الشرطة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٢٣، حملة "القانون والنظام" التي شارك فيها الآلاف من رجال الشرطة والوحدات الخاصة ووحدات المستعربين وجهاز "الشبابك"، واعتُقل خلالها مئات الفلسطينيين عقاباً وبهدف ردعهم عن المشاركة مستقبلاً

في احتجاجات. ووفق عدة مصادر رسمية، فإنه خلال الهبة وما بعدها، اعتُقل ما بين ١٨٤٨ و ٣٢٠٠ فلسطيني ويهودي. إن عدم دقة الرقم، وتفاوته بين جهات عديدة، يشير إلى عشوائية الاعتقالات، وغياب البيانات لدى جهاز الشرطة على ما يقوم به أعضاؤه. وبحسب الرقم ١٨٤٨، وهو الرسمي النهائي لدى الشرطة، فإن ٩١٪ من المعتقلين فلسطينيون، منهم ١٥٪ قاصرون، وقد تمركزت الاعتقالات في "المدن المختلطة".^{٢٧} وخلال الفترة ٩ - ٢٨ أيار/مايو ٢٠٢٣، فُتح ٢٣٢ ملفاً جنائياً ضد مشتبه فيهم على ما يسمّى "خلفية قومية"، ١٩٣ منهم كانوا فلسطينيين، أي ٨٣٪، كما فُتح ٣٤٤ ملفاً "أمنياً" ضد ٥٨٢ مشتبهاً، ٥٠٤ منهم فلسطينيون، أي ٨٦٪، ولوائح الاتهام التي قدمتها النيابة العامة كانت ضد ٥٤٥ فلسطينياً من أصل ٦١٦، أي ٨٩٪. ووفقاً لتوصيف الشرطة ولوائح الاتهام، فإن التعامل مع المتهمين كان بصفتهم "عدو من الداخل" فتح جبهة في أثناء خوض الدولة حرباً مع "عدو من الخارج". ووظُفت بكثافة في لوائح الاتهام بنود من "قانون مكافحة الإرهاب"، وبنود من القانون الجنائي مثل "دوافع عنصرية" و"دوافع إرهابية"، وذلك من أجل تشديد العقوبات ومضاعفتها. وبين المتهمين كان كمال خطيب، أحد قياديي "الحركة الإسلامية الشمالية" المحظورة، ومحمد كناعنة، من قياديي "حركة أبناء البلد". وقد صُنّف كثير من المتهمين "أسرى أمنيين" (أسرى سياسيون وفق المعجم الفلسطيني)، وزادت الأحكام في كثير من الحالات على ١٠ أعوام، علاوة على فرض غرامات مالية وتعويضات بمبالغ ضخمة،

(٢٠٠٠)، وإحساسهم بالتخلي عنهم، سياسياً واجتماعياً، ورؤية هذا كله من طرف جيل الهبة الشبابي، أحببت هذا الجيل، وثبّطت من عزيمته، وجعلته يشعر باليأس والخوف والإنهاك، الأمر الذي ساهم في حالة الكُمون هذه.

٤) خطاب الاستيعاب المعيشي

من مشكلات حالة الكُمون في أراضي ٤٨، تفسّي خطاب الاستيعاب المعيشي ضمن المنظومة الإسرائيلية بشروطها الاستعمارية، وفي حدود الهامشية الاقتصادية والأدوية الحقوقية. فهذا الخطاب يعمل على الفصل براغماتياً بين القضايا المعيشية لفلسطيني ٤٨ من جهة، وقضايا حريتهم السياسية، الفردية والجماعية، المرتبطة بالعدالة الاجتماعية، والمعروفة أيضاً بالقضايا "الوطنية" من جهة أخرى. فالخطابات السياسية المركزية الناجمة عن هذا الجزء من الشعب الفلسطيني تؤكد ثنائية القومي والمدني، في إدارة الجماعة لنفسها تحت حكم النظام، وتحديد وترتيب العلاقة معه ضمن تصنيف "المواطنة" المفروض عليها، بحيث تغدو "المواطنة" هنا مسألة وطنية/قومية فلسطينية، نقدية ونقضية، لأنها مسألة جماعة في مواجهة نظام، وحقل سجل وصراع معه. فالنظام يريد تدجين هذه الجماعة التي ترفض يهودية الدولة الحاكمة لفلسطين الآن بالقوة، استيطانياً واستعماريّاً، وتريد نزع صهيونية نظامها، لتغدو "دولة مواطنين" ليست ذات انحياز إثنوي. وبالتالي، يتبدد تناقض هذه الدولة مع فلسطينية الفلسطينيين، ويترتب على ذلك تغيير المنظومة القانونية كلها الحاكمة لفلسطين

زادت على ١٥٠,٠٠٠ شيكل في بعض الحالات.^{٢٨}

واعتبرت مؤسسات سياسية وحقوقية أحكام "هبة الكرامة" محاولة لترسيخ نظام حكم عسكري جديد، وأن المنظومة القضائية في النظام الإسرائيلي تهوّل نحو التطرف، وتتعامل بازدواجية وتنصاع للتوجيهات السياسية والأجواء التحريضية والعنصرية.^{٢٩} بل ذهب "المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل/عدالة" إلى أنها تعبّر بوضوح عن سياسات فصل عنصري، إذ ثمة نظامان قانونيان مختلفان في التعامل مع الفلسطينيين واليهود.^{٣٠}

أمام هذه الأثمان، وجد محتجو "هبة الكرامة" أنفسهم وعائلاتهم وحديد تقريباً في مواجهة ممارسات وسياسات أجهزة النظام العقابية، وعبروا في أكثر من مناسبة عن أن مبادرات الدعم والمساندة محدودة وقليلة، وأن المشاركة في جلسات المحاكم من المجال السياسي، من أطر وأحزاب وناشطين، وكذلك المؤسسات الأهلية، هي مشاركة خافتة.^{٣١} وعلى الرغم من تجنّد عدد كبير من المحامين المتطوعين للدفاع عن معتقلي الهبة، فإن هناك في المقابل محامين تخلوا عن ممثليهم في الطريق، وآخرين طالبوا بمبالغ ضخمة في مقابل التمثيل. كما ذهب عدد من صنّاع خطاب الاستيعاب المعيشي إلى دمج هذه الشريحة الانتفاضية بـ "الزعزعة"، وبأنهم "أصحاب سوابق"، لتبرئة عموم المجتمع الفلسطيني في أراضي ٤٨ أمام النظام ونخبه. ولا شك في أن الممارسات والسياسات العقابية في حقّ معتقلي الهبة وعائلاتهم، بحجمها وتعقيدها غير المسبوقين، على الأقل منذ "هبة أكتوبر"

والآن، ضمن "تسوية" أو "مصالحة تاريخية"، وهو ما يؤدي مثلاً إلى تطبيق قرار حق عودة اللاجئين الفلسطينيين (القرار رقم ١٩٤).^{٣٢} وقد ردّ النظام في سنة ٢٠١٨ بحسم على هذا الطرح، من خلال حكومة بنيامين نتنياهو التي سنّت قانون أساس "قانون الدولة القومية لليهود في إسرائيل" الذي يحصر حق تقرير المصير في فلسطين كلها باليهود فقط، وبالتالي حق مَنْ يمكنه الحصول على جنسيتها قادماً (عائداً) من خارجها.^{٣٣} عبر تكثيف خطاب الاستيعاب المعيشي (من تجلياته المعجمية لفظ "التأثير" ومقابله النقدي "وهم التأثير") تُصنع خصوصية،^{٣٤} أو حالة استثناء مخيالية لفلسطيني ٤٨، من أجل تكريس عملية نزعمهم من جماعتهم الثقافية العربية والمسلمة، أي من فلسطينيتهم، بصفتها الطبقة الأحدث من هذه الجماعية في زمن الوطنية والقومية الحداثيتين، وهي عملية مستمرة منذ نجاتهم من تهجير نكبة ١٩٤٧ - ١٩٤٩. واللافت أن وسطاء هذا الخطاب، إذا ما عرفوا عن أنفسهم بأنهم فلسطينيون، فإن هذا يعني لديهم غالباً الجوانب المعنوية أو الرمزية منها، من دون تجسيدها أفعالاً ومبادرات تنظيمية ومؤسسية توحد الشعب الفلسطيني وتضع جماعيته تحت حكم نظام استعماري واحد، مركزي وأخطبوطي معاً، علماً بأن فكّ المعنوي والرمزي عن التنظيمي والمؤسسي يعني، في نظري، المتحفة، أو شيئاً يشبه نظام المحمية في الشمال الأميركي من حيث التعامل مع أصحاب البلد، الأصلايين، المباديين.

ويتنوع وسطاء خطاب الاستيعاب المعيشي وصناعته ما بين سياسيين، ورؤساء

وموظفي سلطات محلية، وإعلاميين، وأكاديميين، ومثقفين، وتجار وأصحاب رؤوس أموال، وشخصيات وقيادات دينية، ومديري وموظفي مؤسسات مجتمع مدني، وموظفي قطاع عام، ولا سيما في جهاز التربية والتعليم والجهاز الصحي، وصنّاع محتوى في وسائل التواصل الاجتماعي واسع المتابعة، ومنظمات إجرام، وخادمين في الأجهزة العسكرية والأمنية، وغيرهم. يمكننا أن نجد هذا الخطاب مكثفاً ومكرراً باطراد منهجي، وضمن مشروع سياسي، لدى وسيط مثل منصور عباس، وهو عضو في البرلمان الإسرائيلي، ورئيس "القائمة العربية الموحدة" التي تُعتبر الجهاز الحزبي "للحركة الإسلامية" الجنوبية في أراضي ٤٨. أيضاً يمكننا أن نجده مكثفاً ومكرراً باطراد منهجي، ضمن مشروع سياسي، وإن على نحو أقل من عباس، لدى أيمن عودة، عضو في البرلمان الإسرائيلي أيضاً، ورئيس "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة". لكن يمكن الاكتفاء بعباس نموذجاً، كونه الأكثر فاعلية في صناعة خطاب الاستيعاب المعيشي خلال الحرب، وإزاحته إلى مناطق جديدة من الأسرلة، ضد جماعتين فلسطينيتين وطنيتين: الأولى طرح المواطنة أداة لنقض يهودية النظام، والأخرى الارتباط بالفلسطينيين في الشتات وفي أراضي ١٩٦٧، حيث يتكسر لديه فكّ هذا الارتباط، سواء على المستوى الكلامي أو الشعاراتي. تبني منصور عباس منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر رواية النظام الإسرائيلي وداعميه الغربيين، وتمسك بها على الرغم من النقاشات في المجتمع الإسرائيلي نفسه بشأن تفصيلاتها، وكذلك عالمياً. فهو على غرار

حيث موازين القوى والموقعيات: جماعة لها نظام يستعمر جماعة، وهي معسكرة مسلحة والثانية مدنية، الأمر الذي يوهم بأنهما جماعتان متكافئتان سوسولوجياً وأخلاقياً.

٥) الإسكات عصاً وجزرة

منذ عملية "طوفان الأقصى" والحرب بعدها، تعرّض فلسطينيو ٤٨ لممارسات وسياسات إسكات كثيفة وعنيفة شارك فيها مختلف أجهزة النظام، عسكرياً ومدنياً، عاماً وخاصاً، رسمياً وشعبياً، فقد وجد من يفترض أنهم مواطنون عاديون ليس لديهم مواقع في أي جهاز رسمي، أدواراً لهم في ملاحقة الفلسطينيين ومعاقبتهم (هذا شبيه بما حدث خلال "هبة الكرامة")، وفي رصد وسائل تواصلهم الاجتماعي، والتجسس عليهم، والوشاية بهم، والتحريض عليهم، والتشهير بهم، وتهديدهم أو المسّ الفعلي بهم، كلامياً أو جسدياً، وتعريضهم للخطر، وغير ذلك.^{٣٦} وهؤلاء الفلسطينيون الملاحقون ربما يكونون زملاء لأولئك اليهود في التعليم أو العمل، أو جيراناً في الحي نفسه في حالات "المدن المختلطة"، أو أعضاء في نوادٍ رياضية أو أطر ثقافية وترفيهية، أو أصدقاء في الظروف الطبيعية، أو طلابهم في مؤسسات التعليم العالي، أو موظفين أو عمالاً مرؤوسين في مؤسساتهم وشركاتهم ومصالحهم. تُظهر هذه الحالة فقداناً لسيطرة الإسرائيليين على النفس، إذ تبني كثير منهم الوكالة للدفاع عن الدولة وأجهزتها بشكل شخصي، ومما زاد في كثافة القمع، أن الفلسطيني إذا حاول أن يتقدم بالشكوى إلى الشرطة الإسرائيلية، فإن الشرطة قد تعتقله هو بدلاً من حمايته. كما يمكن وصف هذه

مختلف وسطاء المجال السياسي في أراضي ٤٨، دان استهداف المدنيين، ودعا إلى تجنبهم الصراع من الطرفين، إلا إن المختلف لديه كان نزع الأحداث من سياقها العام، أي الحالة الاستعمارية الاحتلالية، والصوروات المؤدية إلى الأحداث والحرب من بعدها، فضلاً عن تشدده في اللهجة، وتكثيفه من الإدانة وتكرارها بصورة اعتبرها البعض، حتى من تيار خطاب الاستيعاب المعيشي، مبالغة وإفراطاً. كما كَتَّف عباس من دعواته "المواطنين العرب" إلى تحمّل المسؤولية، وضرورة الحفاظ على القانون والالتزام بالنظام العام، وتجنّب أي صدام مع الدولة والنظام، وتفويت الفرصة على مجموعات هامشية متطرفة تسعى لذلك، منعاً لتكرار أحداث "هبة الكرامة"، و"الحذر ضعفين" ممّا يُنشر في وسائل التواصل الاجتماعي بسبب حالة الطوارئ المعلنه من طرف الدولة، وتقليص مساحات الحيز الديمقراطي، إذ إن الأجهزة الأمنية تملك صلاحيات مطلقة للتعامل الفوري والمباشر مع أي نشر ترى فيه مساً أو محاولة للمسّ بأمن الدولة، أو حتى المنشورات التي تشبه في نياتها ومقاصدها.^{٣٥} هذه الدعوات التي تخلو من أي نقد لممارسات وسياسات الإسكات، ولقمعيتها وعشوائيتها وعنفها، توجي بأن هناك "اتهاماً ضمنيّاً" لفلسطينيي ٤٨ بممارسة كل ما هو عكس ذلك، وهي الروح التي تبثّها أجهزة النظام بصورة عامة، أكانت سياسية أم أمنية، في وسم الفلسطينيين بأنهم مصدر خطر وأعداء. وعلى الرغم من شمول بعض بياناته ودعواته على توجيه النداء إلى الفلسطينيين واليهود، فإن وضعهم معاً في الخانة نفسها، يعمي عن أي تفاوت بينهم من

وتحديداً بسبب التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع أحداث ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ وما بعدها. ففي ظل هذا السياق، وصف تقرير موسع لمجلة "سيحاه ميكوميت" ممارسات إدارات تلك المؤسسات بأنها جرت "حتى بالنسبة إلى منشورات بريئة للغاية، فيما يبدو أنه رضوخ للضغوط من أجسام يمينية وطلاب آخرين. والملاحقة لا تقتصر على متابعة المنشورات فحسب، بل تمتد أيضاً إلى الإعجاب، أو حتى متابعة صفحة تنشر منشورات تتعاطف مع القضية الفلسطينية"^{٣٩}، وقدمت في حقّ المئات من الطلاب شكاوى إلى اللجان التأديبية في مؤسسات التعليم، بدعم وتشجيع من "اتحاد الطالب" وتنظيمات متنوعة توصف بـ "اليمينية". كما أعلنت إدارات عدة مؤسسات أنها لن تتسامح مع أي "منشورات تحريضية"، وطالب "رئيس مجلس التعليم العالي"، وزير التربية والتعليم يوآف كيش، رؤساء المؤسسات باتخاذ إجراءات تأديبية ضد هؤلاء الطلاب، بل طالبهم حتى بتقديم شكاوى إلى الشرطة في حقهم. ويرى مركز "عدالة"، أن اللجان التأديبية تجاوزت صلاحيتها التأديبية وفق قانون حقوق الطالب بإقدمها على تقديم شكاوى والبتّ فيها في وقت واحد، خلافاً للقانون الذي يشير إلى أن الإجراءات التأديبية تقتصر فقط على المخالفات التي تُرتكب بموجب دساتير المؤسسات، والتي تتعلق بالدراسة فيها.

وبحسب تقييم ورصد "الهيئة المشتركة للكتل الطلابية في المعاهد العليا"، فإن العدد الإجمالي للطلاب الذين أُتخذت ضدهم إجراءات تأديبية بلغ نحو ١٦٠ طالباً، منهم ١١٣ توجهوا إلى مركز "عدالة" لتمثيلهم

الحالة بأن مَنْ يدعون أنهم مواطنون في دولة ديمقراطية ذات مؤسسات باتوا يتصرفون كأنهم قبيلة، ليس بمفهومها التقليدي القائم على علاقات الدم، وإنما القبيلة الإثنية حيث حدود المجتمع تتقلص من دولة إلى قبيلة سياسية لا خيار فيها سوى التماهي معها تماماً، واعتبار كل مَنْ هو خارجها عدواً لها في ظرف المعركة، والأعداء الأقرب لليهودي في هذا الوضع ليس أهل قطاع غزة أو الضفة الغربية مثلاً، وإنما الفلسطينيون في أراضي ٤٨.٣٧، إذاً، هي قِبَلَنَة للدولة، بغضّ النظر عن مواصفاتها السلطوية ومدى ديمقراطيتها، وهذه القِبَلَنَة تأتي في ظل حالة من الإحساس العام لدى اليهود بعجز دولتهم أو غيابها، وتحديدًا متى احتاج منها مجتمعها إلى أفعال وإجابات عن أسئلة يعتبرها وجودية، مثلما حدث في في أول يوم لعملية "طوفان الأقصى" وما بعده.

في ظل هذه المناخات الضاغطة، أصدرت "لجنة المتابعة للجماهير العربية" بياناً حذرت فيه من "حملة الملاحقات السياسية التخريبية التي تشنّها الأجهزة الإسرائيلية من مخابرات وبوليس، على الناشطين من جماهيرنا العربية، بما في ذلك ملاحقة طلاب الجامعات والكليات، وملاحقة أماكن العمل لكل عامل وعاملة لمجرد تعبير حد أدنى عمّا يواجه شعبنا الفلسطيني من مجازر تحصد آلاف الأرواح، وبموازاة ذلك توزّع الحكومة آلاف الأسلحة على العصابات اليمينية الاستيطانية المتطرفة، تمهيداً لارتكاب جرائم أشد"^{٣٨}.

لقد كان المجتمع الطلابي الفلسطيني في مؤسسات التعليم الإسرائيلي من أكثر الشرائح تعرضاً لممارسات وسياسات الإسكات،

كتابة هذه الدراسة، فإن إسرائيليين ما زالوا يتظاهرون في محيط منزل عائلة أبو آمنة في العفولة يومياً، وهم يرفعون الرايات الإسرائيلية ويهتفون ضدها وينشدون النشيد الإسرائيلي "هتيكفا"، مهديين أمنها الشخصي وعائلتها من دون تدخل من أي جهة رسمية.^{٤٦}

ووفقاً لمركز "عدالة"، فإن أجهزة النظام تتهم كل من يعبر عن رأيه، سواء فعل ذلك في منصات التواصل الاجتماعي أو عن طريق وقفات احتجاجية، بـ "دعم تنظيمات معروفة بحسب القانون الإسرائيلي، بأنها إرهابية"، وبـ "التحريض على الإرهاب". ويدخل ضمن التعبير عن الرأي الذي يلاحق صاحبه بسببه، معارضة استهداف الهجمات الإسرائيلية للمدنيين، والتعاطف مع مواطني غزة، والحديث عن العقوبات الجماعية وجرائم الحرب وتناقل الأخبار بشأن ما يحدث في قطاع غزة وغيره. ووفقاً لمعلومات محدثة حتى تاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، فإن مركز "عدالة" رصد ٢٥١ حالة اعتقال وتحقيق و"محادثة تحذيرية" تتوزع على: الجليل (١٢٩)؛ المثلث والمركز (٧٦)؛ النقب (٤٦). وفي حالات الاعتقال، فإن الخلفيات تتنوع بين: التفاعل عبر شبكات التواصل الاجتماعي (١٢١)؛ التظاهر (٣١)؛ ممارسة نشاط سياسي، أو ديني، أو عرقلة عمل الشرطة (٦٠)؛ حالات لا توجد معلومات عن خلفياتها (٣٩). وبحسب المعطيات الرسمية التي أعلنتها النيابة العامة الإسرائيلية، قُدمت ٧٦ لائحة اتهام حتى تاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ بذريعة الدعم أو التماهي مع منظمة تُعرّف وفق القانون الإسرائيلي بأنها "منظمة إرهابية"، بموجب المادة ٢٤ (أ) من "قانون

قانونياً، مع أنهم ينتمون إلى ٣٣ مؤسسة تعليم عالٍ. وقد فصل ٨ من دراستهم فوراً ونهائياً من دون أي إجراء تأديبي، وفي ٤٧٪ من الحالات أوقف الطلاب عن التعليم بشكل موقت قبل أي إجراء تأديبي. وبين ٤٢ قراراً لما يسمّى "لجنة الطاعة" في المؤسسات التعليمية، فإن ١٧ حالة انتهت ببراءة، بينما فُرضت في ٥ منها عقوبة ذات طابع تعليمي، وصدرت في ١١ منها عقوبة فصل موقت، في حين صدر في ٩ منها قرارات فصل تام.^{٤٠} إن الاعتقالات والتحقيقات أساس في سياسات النظام الإسرائيلي لإسكات الفلسطينيين، وقد لجأ هذا النظام منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ إلى ممارسات اعتقالية وُصفت بـ "الهستيرية" التي اختلطت فيها الرغبة في الانتقام تفعيلاً للقوة، مع التهيب، وذلك من أجل منع أي ممارسات احتجاج ضد الحرب على قطاع غزة. ومن ضمن ما لجأت إليه الأجهزة الأمنية اعتقال شخصيات ذات شهرة ومتابعة واسعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مثل الفنانة دلال أبو آمنة،^{٤١} والفنانة ميساء عبد الهادي،^{٤٢} وصنّاع المحتوى في وسائل التواصل الاجتماعي عبد الرحيم حاج يحيى،^{٤٣} وعيسى فايد أبو الرتاج،^{٤٤} ومهند طه،^{٤٥} وغيرهم، بسبب تفاعلهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع الحرب على القطاع. فأبو آمنة مثلاً، اعتُقلت لأن فريقها الإعلامي نشر عبارة "لا غالب إلا الله" مرفقة بعلم فلسطين، فوصلتها تهديدات جعلتها تتوجه إلى الشرطة لتقدم شكوى، إلا إن الشرطة اعتقلتها هي بدلاً من مهديها والمحرضين عليها، لأنها رأت أن هذا المنشور يعبر عن تأييد لـ "حماس". ومنذ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، حتى الفراغ من

"المركز العربي للحريات الإعلامية والتنمية والبحوث/إعلام"، حتى تاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، تضييقات وانتهاكات ارتكبتها قوات الجيش والشرطة في حق ١٣ صحافياً وطاقماً إعلامياً من فلسطيني ٤٨ في سياق الحرب. وتنوعت التضييقات والانتهاكات ما بين الانتهاك/الضرر الفيزيائي، والكلامي، ومصادرة معدات، وإضرار بمعدات، واحتجاز، واعتقال، وتحقيق، وطرد، وغير ذلك.^{٥٢}

وتعرّضت أيضاً شخصيات تمثيلية تتموقع ضمن خطاب الاستيعاب أو الاندماج سياسياً، لممارسات إسكات، فقد اتخذت "لجنة السلوكيات" في الكنيسة، برئاسة ينون أزولاي (من حزب "شاس")، قرارين عقابيين في حق البرلمانيتين إيمان خطيب - ياسين ("القائمة العربية الموحدة")، وعائدة توما - سليمان ("الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة")، يقضيان بإبعادهما عن الكنيسة، علاوة على حرمانهما من جزء من أجرهما الشهري. والقرار في حق خطيب - ياسين سببه تصريحاتها خلال مقابلة أجرتها معها "قناة الكنيسة" في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، تطرقت فيها إلى أحداث عملية "طوفان الأقصى"، إذ قالت: "لم يقوموا بذبح أطفال رضع [تقصد مقاتلي القسام]، على الأقل ممّا ظهر في الفيلم، ولم يقوموا باغتصاب نساء"، مؤكدة أن هذا ما رواه لها ثلاثة زملاء لها في كتلتها البرلمانية شاهدوا الفيلم. وقد اتُخذ القرار في حقها على الرغم من تراجعها عن تصريحاتها والاعتذار، بضغط من حزبها ورئيسه منصور عباس الذي طالبها بالاستقالة بعدها. واعتبرت اللجنة هذه التصريحات "إنكاراً

مكافحة الإرهاب"، أو "التحريض على الإرهاب" بموجب المادة ٢٤ (ب) من القانون نفسه.^{٤٧}

يتلاءم توجه الشرطة والأجهزة المرتبطة بها، مع تعليمات عمّمها المفوض العام للشرطة، يعقوب شبتاي، بعدم المصادقة على تنظيم تظاهرات ووقفات احتجاجية ضد الحرب على قطاع غزة أو تضامناً مع مواطنيه. وشملت تلك التعليمات، وفق فيديو نشرته منصات رسمية متنوعة لشرطة إسرائيل، التهديد بعقوبات اقتصادية في حق المتظاهرين والمحتجين، وكذلك ترحيل المتضامنين مع غزة عبر باصات إلى القطاع.^{٤٨} واعتبر مركز "عدالة" في رسالة وجهها إلى كل من المستشارية القضائية للحكومة، غالي بيرهاف - مياره، والمفوض العام للشرطة، شبتاي، أن تعليمات الأخير إشكالية وغير قانونية، كونها تنتهك حقاً دستورياً في التعبير عن الرأي.^{٤٩} كما أرسلت "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" رسالة إلى المستشارية القضائية، وإلى رئيسة قسم التحقيق مع الشرطة، كيرن بار - مناخم، تطالب فيها بفتح تحقيق مع شبتاي، معتبرة تصريحاته تحريضاً جامحاً وتهديدات ضد المجتمع العربي في إسرائيل.^{٥٠} وضمن هذا التوجه العدائي نفسه، كانت النيابة العامة قد قررت السماح للشرطة، بشكل استثنائي، بفتح تحقيق من دون الحصول على موافقة مسبقة من النيابة العامة، وأكدت أنه جرى تمديد اعتقال معتقلين ممن نشروا "كلمات دعم وإشادة بأعمال حركة "حماس".^{٥١}

وشملت ممارسات وسياسات الإسكات أيضاً، التضييقات والانتهاكات في حق الصحافيين والطواقم الإعلامية، فقد رصد

في منع تكرار مشاهد "هبة الكرامة" (٢٠٢١)، وهي الأحداث المسماة إسرائيليًا "حارس الأسوار".^{٥٥}

إن ممارسات وسياسات الإسكات، وغيرها كثير، ومنها ما هو ليس معروفًا بعد، تأتي في ظل استخلاص نتائج الأجهزة الأمنية للنظام الإسرائيلي من "هبة الكرامة" (٢٠٢١) تحديداً، والتي اعتبرت الأفعال الاحتجاجية لفلسطيني ٤٨ آنذاك، فتحاً لجبهة داخلية خلال الحرب [سيف القدس] فلسطينياً، و"حارس الأسوار" إسرائيليًا، الأمر الذي جعلها تطور مفهوم "الحرب الهجينة"، ومن أهدافها تفتيت المجتمع الفلسطيني في أراضي ٤٨، عبر ضرب بُنيته الداخلية واستنزافه وترويعه، بحيث يفقد تماسكه، وبالتالي قدرته على المشاركة في أي أفعال احتجاجية ضد الممارسات والسياسات الاستعمارية.^{٥٦}

خاتمة: ليس كُموناً تماماً

إن تحليل حالة الكُمون لدى فلسطيني ٤٨ خلال الحرب، لا يعني أنه كُمون تام، فقد ظهرت أفعال ومبادرات مؤسساتية وجماعية متنوعة، حتى إن رآها البعض متواضعة قياساً على حجم الحدث، ولا سيما أنها ابتعدت عمّا هو احتجاجي/انتفاضي إلا في حالات قليلة جزاء القمع العنيف، واتجهت نحو الجانب الحقوقي، والإغاثي، والتوعوي، والإعلامي، والسياسي التقليدي، وغير ذلك. ففي سياق الاحتجاجات/التظاهرات، نُظمت مسيرة سيارات في مدينة أم الفحم، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، رفضاً للحرب على قطاع غزة وإسناداً لأهله، وقد اعترضتها قوات الشرطة واعتقلت أربعة من

للمذبحة والاعتداءات".^{٥٣} أما القرار في حق عايدة توما - سليمان، فسببه تغريدة لها عبر منصة "إكس" تنتقد فيه مهاجمة الجيش الإسرائيلي المستشفيات، وتحديداً "مستشفى الشفاء"، والتي اعتبرتها اللجنة "توجيه تهمة ارتكاب جريمة حرب إلى جيش الدفاع الإسرائيلي".^{٥٤}

ولم تقتصر ممارسات وسياسات الإسكات على أساليب "العصا"، بل شملت أيضاً أساليب "الجزرة"، ومن ذلك ما جاء في صحيفة "يسرائيل هيوم" من أن حكومة النظام الإسرائيلي خشيت من أفعال احتجاجية بين فلسطيني ٤٨، ولا سيما فيما يُعرف بـ "المدن المختلطة"، بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. وانطلاقاً من ذلك، عملت "وزارة الشتات ومكافحة اللاسامية"، وعلى رأسها الوزير عميحي شيقلي من "الليكود" على "منع الاضطرابات في المجتمع العربي"، ليس فقط عبر "اعتقالات واسعة النطاق وسريعة عقب أنشطة داعمة لـ "حماس" في شبكات التواصل الاجتماعي"، بل أيضاً عبر حملة توعوية رُفع فيها عنوان "المصير المشترك" لمواطني دولة إسرائيل، عرباً ويهوداً، وشملت لافتات إعلانية، وفيديوهات، وتعاوناً مع رؤساء السلطات المحلية، بتكلفة بلغت ١,٥ مليون شيكل حتى تاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣. والهدف من هذه الحملة بحسب الصحيفة هو تهدئة الخطاب العام والتحذير من المخاطر، عبر بثّ مضامين من نوع "نحن معاً في هذه الحرب"، وهذه الحرب ضدنا جميعاً، و"معاً سننتصر". ومن المتوقع إنشاء إستوديو بثّ في الوزارة ضمن الحملة، وكذلك موقع إلكتروني بالعربية مرتبط بسياق الحرب. وتزعم الوزارة أن هذه الحملة ساهمت

المشاركين فيها^{٥٧}. كما نُظمت مسيرة سيارات ثانية بعد منتصف ليل الثلاثاء الموافق فيه ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، افتتحت بصلاة الغائب على أرواح شهداء غزة^{٥٨}. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، نُظمت مسيرة جماهيرية في المدينة، بمشاركة المئات، قمعتها الشرطة واعتقلت خلالها ١٢ شخصاً^{٥٩}، وقدمت النيابة العامة في حق اثنين منهم لائحة اتهام بـ "التحريض على الإرهاب" و"التماثل مع تنظيم إرهابي"^{٦٠}. ونُظمت أيضاً تظاهرة في مدينة حيفا، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، قمعتها الشرطة واعتقلت خلالها ٦ متظاهرين^{٦١}. وعلاوة على ذلك، نُظمت وقفة دعت إليها "لجنة المتابعة" في مدينة الناصرة، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، ليشارك فيها حصراً أعضاء في اللجنة وشخصيات تمثيلية، ووجّهت إليهم دعوات شخصية، فقمعتها الشرطة واعتقلت خلالها كلاً من رئيس اللجنة محمد بركة، والنواب السابقين عن "التجمع الوطني الديمقراطي": سامي أبو شحادة، وإمطانس شحادة، وحنين زعبي، ونائب الأمين العام لـ "التجمع" يوسف طاطور، وحققت معهم بشبهة "انتهاك النظام العام والتحريض" قبل أن تُفرج عنهم جميعاً^{٦٢}. وكانت "لجنة المتابعة" قد سعت لعقد لقاء بين شخصيات عربية ويهودية، سياسية وثقافية وأدبية، في مدينة حيفا، وذلك لبحث الحرب على قطاع غزة، ولا سيما شؤون فلسطينيي ٤٨ في سياقها، إلا إن الشرطة منعت عقد اللقاء من خلال تهديد مالكي القاعة حيث كان يجب أن يُعقد اللقاء. وخلال مؤتمر صحفي نظمته "لجنة المتابعة" في الناصرة، رداً على هذا المنع، بحضور رئيس

الكنيست الأسبق أبراهام بورغ،^{٦٣} بصفته ممثلاً "للقوى اليسارية والديمقراطية الإسرائيلية"، تبين أن الشرطة هدت كذلك مالكي قاعة أخرى في شمال البلد، كانت "لجنة المتابعة" تخطط لعقد اجتماع شعبي فيه للغرض نفسه^{٦٤}. ومن الأفعال والمبادرات الجماعية أيضاً، العفوية وغير المخططة، أنه في الفترة بين مجزرة "المستشفى المعمداني" في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣،^{٦٥} ومجزرة "كنيسة القديس برفيريوس" في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣،^{٦٦} بدأت صور حسابات وسائل التواصل الاجتماعي (profile pics)، وتحديداً في موقعي "فيسبوك" و"إنستغرام"، تتغير إلى اللون الأسود على نحو كبير ولافت جداً، وخصوصاً في صفوف فلسطينيي ٤٨، وغيرهم في فلسطين والمنطقة العربية والعالم، في تعبير عمومي من المشاركين عن الحداد والتضامن ورفض سياسات الإسكات، وإن بأدوات افتراضية تحل محل الانتزاع الشمولي للحيز العام/الشارع، وذلك على الرغم من تعميم الشعور بالرقابة الشديدة على وسائل التواصل الاجتماعي^{٦٧}. ومن المبادرات أيضاً، أن مجموعة من الناشطين والناشطات أطلقوا قناة على تطبيق "تيليجرام" تحت عنوان "إزالة محتوى محرّض"، تضم ما يزيد عن ١٥٠٠ مشارك، من أجل رصد المحتوى التحريضي والتضليلي ضد الفلسطينيين والتبليغ عنه من أجل حذفه. وكُتب في رسالة في قناة المجموعة: "أغلب البلاغات التي قدمناها جابت أثر ونجحنا نمحي أكثر من ٨٠٪ من البوستات التي قدمنا عليها report." كما أدى الضغط والنقد الجماهيريان عبر وسائل التواصل

العربي، من خلال تقديم المساندة والدعم المطلوب لأبناء وبنات مجتمعنا لتخطي الظروف التي تتطور بوضع الأزمات والطوارئ، والتي أصبحت تتكرر في السنوات الأخيرة.^{٧١} وقد أوضح "الائتلاف" في بيان بشأن أنشطته في سياق الحرب أنه سيعمل على: "التنسيق بين الأنشطة، والأطر، والمؤسسات الأهلية والشخصيات الفاعلة في الميدان؛ رصد، ومسح وتوثيق الحالات و/أو الأحداث و/أو الظواهر المتعلقة بحالات الطوارئ كالاغتيالات، والتحرير، والاعتقالات، وإقالات من العمل، وطرده وإبعاد من الجامعات والكليات؛ بناء قاعدة بيانات ومعطيات مهنية متاحة توثق الأحداث المختلفة وتعمل على دراستها؛ رفع منسوب الوعي المجتمعي وتعزيز التكافل الاجتماعي؛ معالجة القضايا المختلفة وتقديم الاستشارة في المجالات التالية: القانونية، والصحية، والإعلامية، والتخطيطية، والصحة النفسية؛ المرافعة لتحصيل الخدمات المستحقة لمجتمعنا.^{٧٢} ومن خلال فحص المواد المتاحة عبر منصات "الائتلاف"، نرى أن جهده يبدو قليلاً وضعيفاً، لأنه يقتصر أساساً على التوعية بأدوات إعلامية. ثمة انتقادات عديدة وُجّهت إلى "الائتلاف" بعد إعلان انطلاقه، منها أنه جاء لينافس "الهيئة العربية للطوارئ" ولجان عملها المنبثقة من "لجنة المتابعة" بصفتها المظلة الجامعة والموحدة للطف السياسي الوطني، وأيضاً أنه يضم مؤسسات ذات خطاب استيعابي معيشي، وأخرى إسرائيلية، مع الإبقاء على خصائص النظام الإسرائيلي بصفته "وضعاً قائماً" لدولة. وفي هذا الصدد، كتب رامي منصور، رئيس تحرير موقع "عرب

الاجتماعي، إلى إلغاء عدد كبير من حفلات كان يُزعم تنظيمها خلال احتفالات رأس السنة، حداً على ضحايا الحرب.^{٦٨} تنظيمياً على مستوى قطري، أعلنت "لجنة المتابعة"، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، عن تشكيل لجان عمل تحت إطار "الهيئة العربية للطوارئ"، تُعنى بقضايا فلسطينيي ٤٨ في سياق الحرب، وعلى رأسها الملاحقات والاعتقالات السياسية، وملاحقة الطلاب الفلسطينيين في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية، والتنسيق مع المؤسسات الرسمية الفلسطينية بشأن معتقلي الضفة الغربية وقطاع غزة، وغير ذلك من قضايا.^{٦٩} وبين هذه اللجان "الهيئة المشتركة للكتل الطلابية في المعاهد العليا" التي باشرت عملها في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، وهي تضم ٢٦ جسماً طلابياً، وهدفها العمل على متابعة قضايا الطلاب الفلسطينيين في سياق الحرب، ولا سيما ما يتعرضون له من ملاحقات، والسعي لإعادة تنظيم الجسم التنسيقي الوحدوي للحركات الطلابية، ووضع رؤيا استراتيجية مستقبلية لإعادة تنظيم العمل الطلابي المشترك، وتوحيد الجهود والطاقات الفاعلة في مختلف الكليات والجامعات في أراضي ٤٨.^{٧٠} وفي سياق الحرب، وتحديدًا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، أعلن الانطلاق الرسمي لـ "ائتلاف الطوارئ" - ائتلاف المجتمع المدني للطوارئ في المجتمع العربي"، بمبادرة من مؤسسات المجتمع المدني والناشطين الفلسطينيين في أراضي ٤٨. ويصف "الائتلاف" نفسه بأنه "وضع لنفسه هدفاً أن يشكل مرجعية مهنية مستدامة، وأن ينسق التعامل مع حالات الطوارئ بمجتمعنا

ومشاركة وتبادل المعرفة والخبرات والمعلومات، فضلاً عن السعي لتنظيم أنشطة مشتركة بين المؤسسات، تلبي حاجاتها وحاجات جمهورها.^{٧٤}

إعلامياً، هناك عدة مؤسسات إعلامية فلسطينية استمرت في أداء دورها المعتاد في تناول الحرب وتغطية شؤونها، على الرغم من التقييد الشديد على حرية التعبير عن الرأي، والملاحظات في هذا الصدد. ويمكن الإشارة إلى جهدين بارزين في هذا السياق: الأول للمجلة الإلكترونية "فُسحة - ثقافية فلسطينية" التي خصصت كل ما تنشره منذ بداية الحرب لهذا العدوان، وأطلقت ملفاً مفتوحاً بعنوان: "غزة... حروب إسرائيل والطوفان"، نشرت ضمنه ٨٢ مادة حتى ١٤ كانون الأول/ديسمبر، تنوعت ما بين الشهادات، والنصوص الأدبية، والمقالات، والحوارات، والمعارض الرقمية.^{٧٥}

وبرز أيضاً جهد موقع "عرب ٤٨" الإخباري، الذي يعمل منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ على تغطية مجمل تفصيلات الحرب، من دون أن يتأثر خطابه بحالة الطوارئ المعلنة إسرائيلياً، وحتى ١٤ كانون الأول/ديسمبر، كان قد نشر ٨١ مقالة رأي لكتاب من فلسطيني ٤٨ أساساً، علاوة على ٣٤ لقاء بودكاست، بعضها بالإنجليزية، وبعضها بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، تناولت طيفاً من القضايا المتعلقة بقطاع غزة والحرب الإسرائيلية عليه، مع تركيز على فلسطيني ٤٨ والنظام الإسرائيلي داخلياً.

كذلك نظمت مؤسسات المجتمع المدني ومراكز بحثية وعدة أطر أهلية، عشرات الفاعليات والأنشطة التي تتفاعل مع الحرب

٤٨: "يحاول جماعة المال الأميركي الصهيوني في المجتمع المدني، تشكيل أطر بديلة للأطر الوطنية الجماعية، مثل لجنة المتابعة والجمعيات الوطنية، ويطلقون مشاريع موازية ذات أجنداث خارجية لصرف الميزانيات والتوظيف تحت شعار حالة الطوارئ. هؤلاء طارئون ويحملون أجنداث خارجية، تحديداً من شبه حماس بداعش، وعلى لجنة المتابعة اليوم قبل الغد، نبذهم ولفظهم ورفض أي تعاون مع مثل هؤلاء مهما كانت قدراتهم أو حجم أموالهم، فمواقفهم وأجنذاتهم الخارجية هي عبء على المتابعة وعلى مسيرتها الوطنية، فمثل هؤلاء يسمسون بمعاناة الناس في زمن الحرب، ويشرعون الحرب على غزة بمواقفهم وتبنيهم للدعاية الإسرائيلية. هؤلاء طارئون على شعبنا، ولا يمكن أن يكونوا منقذين له في الطوارئ."^{٧٣}

كما تشكلت تنسيقية غير رسمية بين مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة بين فلسطيني ٤٨، للتعامل مع سياقات الحرب وقضاياها في ظل حالة الطوارئ المعلنة إسرائيلياً، ضمت ثماني مؤسسات، هي: "المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي/حملة"، "جمعية الثقافة العربية"، "جمعية الشباب العرب/بلدنا"، "المركز القانوني لحماية حقوق الأقلية العربية/عدالة"، "القوس للتعددية الجنسية والجندرية في المجتمع الفلسطيني"، "تنظيم نسوي/كيان"، "حركة نسوية عربية/السوار"، "المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية/مدى الكرمل". وهذه المبادرة جاءت لتوفر إطاراً فلسطيني المرجعية، حقوقياً وأخلاقياً، يحاول التفكير والتصرف جماعياً في سياق الحرب،

للدراستات الاجتماعية التطبيقية/مدى الكرم، و"جمعية الشباب العرب/بلدنا"، و"جمعية الثقافة العربية"، بمشاركة ١٨ باحثاً وشاعراً وكاتباً. وتناول المؤتمر الحرب على القطاع، مقارباً إياها من مداخل سياسية، واجتماعية، وثقافية، وتاريخية. وكان عنوان الجلسة الأولى "شهران على الحرب: قراءات سياسية، فكرية، استراتيجية"، والثانية "إسرائيل القبيلة: حدودها الداخلية والخارجية"، والثالثة "تأريخ غزة وإقليمها: قراءات حضرية، ثقافية، سياسية".^{٧٦} ■

وتعالج ظواهرها وقضاياها، بالتركيز على فلسطيني ٤٨، وانطلق كثير منها من منطق "حالة الطوارئ"، مع تقييدات تعبيرية بارزة، كالاتعاد عن ذكر غزة وقطاعها مباشرة مثلاً، وذلك في ضوء حالة الكُمون وما يرتبط بها من ملامح هلع ناتجة من ممارسات وسياسات الإسكات، بغض النظر إن كانت مبررة أو غير مبررة. ولعل أبرز المبادرات في هذا السياق مؤتمر أكاديمي بعنوان "الحرب على قطاع غزة: مقاربات سياسية، اجتماعية، ثقافية"، والذي عُقد في حيفا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، بالتعاون بين "المركز العربي

المصادر

- ١ علي مواسي، "حصار بلا غلاف"، "عرب ٤٨"، ١٧/١٠/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.arab48.com/مقالات-وآراء/٢٠٢٣/١٠/١٧/نهاية-الغلاف>
- ٢ "عملية طوفان الأقصى: انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة"، ورقة تقدير موقف، "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، ١٢/١٠/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/al-aqsa-flood-offensive-israeli-strategic-failures-in-gaza.pdf>
- ٣ خلال هذه الحرب استُخدم مصطلح "الإبادة" (genocide) لتوصيف ممارسات قوات الاستعمار الإسرائيلي في قطاع غزة وتحليلها، على نحو غير مسبوق: كثافة واطراداً في الخطاب الذي يستهدف فلسطين، تناولاً وتحليلاً، واستناداً إلى مفاهيم القانون الدولي. وقد بات هذا المصطلح حاضراً بقوة في التداول الإعلامي العام، وفي الحركات الاحتجاجية التي باتت تندد به في تظاهراتها وفي أشكال الاحتجاج الأخرى. انظر: ربيع إغبارية، "النكبة المستمرة: نحو إطار قانوني لفلسطين/ترجمة"، "فُسْحَة - ثقافية فلسطينية"، ٣٠/١١/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.arab48.com/فسحة/ورق/فكر/٢٠٢٣/١١/٣٠/النكبة-المستمرة-نحو-إطار-قانوني-لفلسطين-ترجمة>
- ٤ بشأن خسائر الحرب على قطاع غزة، انظر مثلاً: "الأمم المتحدة: الحرب دمرت خُمس مباني غزة و١٨ في المئة من البنية التحتية منذ اندلاع الحرب"، "القدس العربي"، ١٢/١٢/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.alquds.co.uk/الأمم-المتحدة-تضرر-١٨-بالمئة-من-البنية-المتقدمة/>

- ٥ يُشار إلى أن الأفعال الاحتجاجية في الأراضي الفلسطينية المسيطر عليها صهيونياً منذ النكبة، لا تتوفر عنها دراسات معمقة كافية، الأمر الذي يقف عائقاً أمام تأطيرها معرفياً، وصوغ سرديتها، وفهم خصائصها، وبالتالي يؤدي إلى سقوطها من التداول الخطابي في كثير من الأحيان، إلا الأكثر شهرة منها، والمرتبطة تحديداً بطقوس الاستنكار الجماعي، مثل "يوم الأرض" (١٩٧٦)، و"هبة أكتوبر" (٢٠٠٠)، كما أن هذا الواقع يعوق تلك الأفعال الاحتجاجية من أن تكون جزءاً من تاريخ جماعي.
- ٦ المدن المختلطة هي مجموعة من مدن فلسطين التاريخية، تُعد ديموغرافيتها اليوم ذات أغلبية يهودية وأقلية عربية بسبب التهجير الكبير خلال سنتي ١٩٤٧ و١٩٤٩، هي: حيفا، ويافا، واللد، والرملة، وعكا، ويمكن أن تُضم إليها مستعمرات حديثة مثل "نوف هجليل" (الناصرية العليا سابقاً).
- ٧ للمزيد عن الكُمن والعبور، انظر: جمال مصطفى، "فتح الباب... والعبور"، "فُسحة - ثقافة فلسطينية"، ٢٣/١١/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.arab48.com/فسحة/ورق/آخر/٢٠٢٣/١١/٢١/فتح-الباب-والعبور>
- ٨ أحمد أمارة، "الفلسطينيون في إسرائيل"، في: "تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢٢/المشهد الإسرائيلي ٢٠٢١"، "المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/مدار"، ٢٠٢٢، ص ١٨٢ - ٢١١، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://tiny.cc/b9bjvz>
- ٩ انظر: عوض عبد الفتاح، "هل هي ردة أم حكمة وتعقل؟"، "عرب ٤٨"، ١٩/١١/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.arab48.com/مقالات-وأراء/١٩/١١/٢٠٢٣/هل-هي-ردة-أم-حكمة-وتعقل>
- ١٠ يحيى جبارين، "حظر الحركة الإسلامية و١٧ مؤسسة تابعة لها"، "عرب ٤٨"، ١٧/١١/٢٠١٥، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.arab48.com/محلّيات/أخبار-محلية/٢٠١٥/١١/١٧/أم-الفحم-حظر-الحركة-الإسلامية-واقترام-مؤسسات-تابعة-لها>
- ١١ محمود الريماوي، "هذه الهيئة الوطنية الفلسطينية ضد استهداف التجمع"، "العربي الجديد"، ٢٤/٩/٢٠١٦، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.alaraby.co.uk/هذه-الهيئة-الوطنية-الفلسطينية-ضد-استهداف-٢٢٪-التجمع/٢٢>
- ١٢ انظر: نسرين مزراوي، "طحينة الأرز... لحظة مركبة وأربعة أوجه للواقع المثلي"، "فُسحة - ثقافة فلسطينية"، ١٢/٧/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.arab48.com/ورق/آخر/٢٠٢٣/٠٧/١٢-طحينة-الأرز-لحظة-مركبة-وأربعة-أوجه-للوواقع>
- ١٣ أمارة، مصدر سبق ذكره.
- ١٤ بشأن المجال السياسي الفلسطيني في أراضي ٤٨ والحركات الشبابية والمستقلة، انظر: هنيذة غانم، "تحولات نضال فلسطيني ٤٨ ما بين القضايا القومية والمواطنة الإسرائيلية"، "مركز الجزيرة للدراسات"، ١٩/٦/٢٠٢٢، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://studies.aljazeera.net/ar/article/5402>
- ١٥ انظر: إيناس عودة - حاج، "بين عنفين: المجتمع الفلسطيني بين الحرب وسياسات الإخراس - قراءة سيكولوجية"، في "أوراق فلسطينية ١١، ملف الحرب على قطاع غزة" (٢)، "المركز العربي للدراسات

- الاجتماعية التطبيقية/مدى الكرمل"، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://mada-research.org/post/15928>/أوراق-فلسطينية-١١-(٢)-بين-عنفين:-المجتمع-
 الفلسطيني-بين-الحرب-وسياسات-الإخراس-قراءة-سيكولوجية
- ١٦ بيروت حمود، "معتقلو هبة الكرامة: الجرح المنسي"، الأخبار (بيروت)، ٢٠٢٢/١٢/٦، في الرابط
 الإلكتروني التالي: <https://al-akhbar.com/Palestine/350566>
- ١٧ "السلطات المحلية" هو مصطلح بيروقراطي إسرائيلي يُقصد به المجالس المحلية والبلديات.
- ١٨ عن المكانة المجتمعية وارتباطها بالجريمة المنظمة، انظر: ونام بلعوم وآخرون، "العنف والجريمة لدى
 الشباب في الداخل الفلسطيني: عوامل وسياقات" (حيفا: جمعية الشباب العرب/بلدنا، كوفنتري: جامعة
 كوفنتري، ٢٠٢٢)، ص ٥٧ - ١٤٠.
- ١٩ عرين هواربي، "الفلسطينيون في إسرائيل: تفكك المشتركة وتفاقم القمع القومي وتصاعد نوعي في
 الجريمة"، في: هنيدي غانم (محررة)، "تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢٣: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٢" (رام الله:
 المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/مدار، ٢٠٢٣)، ص ١٥٤ - ١٦٩.
- ٢٠ انظر: أمير مخول، "رهان إسرائيل على الجريمة المنظمة"، "عرب ٤٨"، ٢٠٢٢/٩/٨، في الرابط الإلكتروني
 التالي:
<https://www.arab48.com>/مقالات-وأراء/قضايا/٢٠٢٢/٠٩/٠٨/رهان-إسرائيل-على-الجريمة-
 المنظمة
- ٢١ أمارة، مصدر سبق ذكره.
- ٢٢ انظر: ناهد درباس، "الشيخ رائد صلاح: تهديدات تلاحق ناشطي وناشطات لجان إفشاء السلام"، "العربي
 الجديد"، ٢٠٢٣/٩/١٣، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.alaraby.co.uk/politics>/الشيخ-رائد-صلاح-تهديدات-تلاحق-ناشطي-وناشطات-
 لجان-إفشاء-السلام
- ٢٣ "حراك فحماوي: إطلاق النار تجاه منازل ناشطين معتقلين في أم الفحم وسيلة ضغط جديدة"، "الجرمق
 الإخباري"، ٢٠٢٣/١٢/٦، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://aljarmaq.net/post/20888>/حراك-فحماوي-إطلاق-النار-تجاه-منازل-ناشطين-
 معتقلين-في-أم-فحم-وسيلة-ضغط-جديدة
- ٢٤ علاطه وآخرون، "عامان على هبة الكرامة (أيار ٢٠٢١): سياسات القمع والفصل العنصري" (حيفا: المركز
 القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل/عدالة، ٢٠٢٣)، ص ٢١ - ٢٦، في الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.adalah.org/uploads/uploads/May_2021_23_report_AR.pdf
- ٢٥ أمارة، مصدر سبق ذكره.
- ٢٦ طه، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.
- ٢٧ المصدر نفسه، ص ٢٢.
- ٢٨ المصدر نفسه، ص ٢٦.
- ٢٩ هواربي، مصدر سبق ذكره.
- ٣٠ طه، مصدر سبق ذكره.
- ٣١ هواربي، مصدر سبق ذكره.

- ٣٢ هذا الطرح هو لـ "التجمع الوطني الديمقراطي"، وربما يكون له جذور لدى "حركة الأرض" و"التقدمية"، وقد بات اليوم مركزياً لدى جميع أطراف المجال السياسي الفلسطيني في أراضي ٤٨، حتى لدى أصحاب طرح "الدولة الواحدة"، من النهر إلى البحر، وكذلك "دولتين لشعبين". انظر: غانم، "تحولات نضال فلسطيني ٤٨..."، مصدر سبق ذكره.
- ٣٣ بشأن "قانون القومية"، انظر: أمل جمال، "أهداف ومعاني اقتراح قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ١٠١ (شتاء ٢٠١٥)، ص ٧ - ١٣.
- ٣٤ للمزيد عن مفهوم "الخصوصية"، انظر: رازي نابلسي، "في 'خصوصية' فلسطين ٤٨: الداخل الفلسطيني بين التفكك وإعادة البناء"، "الأداب"، ٢٠١٧/١١/٥، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://al-adab.com/article> - في- خصوصية- فلسطين- ٤٨- الداخل- الفلسطيني- بين- التفكك- وإعادة-البناء
- ٣٥ يمكن الاستماع إلى تصريحات منصور عباس من خلال الفيديوهات المنشورة في صفحته في موقع "فيسبوك"، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.facebook.com/MansourAbbas.me/videos>
- ٣٦ للمزيد، انظر:
- "الحرب على غزة: سياسة الإخراص والترهيب والملاحقة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل"، "المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية/مدى الكرمل"، (تقدير موقف)، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://mada-research.org/storage/PDF/PositionPaper-November/2023.pdf>
- مريم فرح، "حملة ملاحقات وتكميم أفواه غير مسبوق وأخذة بالتصاعد ضد الفلسطينيين في إسرائيل بحجة دعم الإرهاب"، "المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/مدار"، ٢٠٢٣/١١/٢، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.madarcenter.org> /المشهد-الإسرائيلي/تقارير،-وثائق،-تغطيات-خاصة/11624- حملة- ملاحقات- وتكميم- أفواه- غير- مسبوق- وأخذة- بالتصاعد- ضد- الفلسطينيين- في- إسرائيل- بحجة- دعم- الإرهاب
- علي مواسي، "منع بث شبكة الجزيرة في إسرائيل: السياق والبيئة الخطابية لاتخاذ أنظمة طوارئ سيوف حديدية، منع ضرر جسم بثّ أجنبي بأمن الدولة، ٢٠٢٣"، "المركز العربي للحريات الإعلامية والتنمية والبحوث/إعلام"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ (مخطوطة تقرير بحثي ستُنشر قريباً).
- ٣٧ مهند مصطفى، مداخلة في ندوة إلكترونية بعنوان "قراءات تحليلية في الحرب على قطاع غزة"، "المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية/مدى الكرمل"، ٢٠٢٣/١١/٨، يمكن الاستماع إلى الندوة في موقع "يوتيوب" في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=GyggwwMquyMo>
- ٣٨ قاسم بكري، "المتابعة تحذر من استفحال الملاحقة الترهيبية والاعتقالات والاعتداءات الدموية ضد الناشطين العرب"، "عرب ٤٨"، ٢٠٢٣/١٠/١٥، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.arab48.com> /محليات/سياسة/٢٠٢٣/١٠/١٥/المتابعة- تحذر- من- استفحال-

- ٣٩ بكر زعبي، "ملاحقة المواطنين العرب: نحو ١٠٠ طالب في الإجراءات التأديبية"، "سيحاه ميكوميت" (بالعبرية)، ٢٠٢٣/١٠/١٩، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.mekomit.co.il/2023/10/19/100-סטודנטים-בהליכה-האזרחים-הערבים-ב-100-סטודנטים-בהליכה/>
- ٤٠ "ملاحقة الطلاب الفلسطينيين في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية خلال الحرب على غزة"، "المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل/عدالة"، ٢٠٢٣/١١/٣٠، في الرابط الإلكتروني التالي:
[https://www.adalah.org/uploads/uploads/Data_Of_Students_For_publication_\(Arabic\).pdf](https://www.adalah.org/uploads/uploads/Data_Of_Students_For_publication_(Arabic).pdf)
- ٤١ زكريا حسن، "إحالة دلال أبو أمينة إلى الحبس المنزلي بشروط مقيدة"، "عرب ٤٨"، ٢٠٢٣/١٠/١٨، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.arab48.com/الأخبار/أخبار-عاجلة/2023/10/18/إحالة-دلال-أبو-أمينة-إلى-الحبس-المنزلي>
- ٤٢ زكريا حسن، "المحكمة تُبقي على ظروف اعتقال ميساء عبد الهادي بالحبس المنزلي"، "عرب ٤٨"، ٢٠٢٣/١٢/١٣، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.arab48.com/محلّيات/أخبار-محلية/2023/12/13/المحكمة-تنظر-في-طلب-الفنانة-ميساء-عبد-الهادي-بتسهيل-ظروف-اعتقالها>
- ٤٣ ضياء حاج يحيى، "تمديد اعتقال شاب من الطيبة بادعاء كتابة منشورات تحريضية"، "عرب ٤٨"، ٢٠٢٣/١٠/١١، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.arab48.com/محلّيات/أخبار-محلية/2023/10/11/تمديد-اعتقال-شاب-من-الطيبة-بادعاء-كتابة-منشورات-تحريضية>
- ٤٤ زكريا حسن، "تسريح الناشط عيسى فايد من يافة الناصرة بشروط مقيدة"، "عرب ٤٨"، ٢٠٢٣/١٠/١٦، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.arab48.com/محلّيات/أخبار-محلية/2023/10/16/طوفان-الأقصى--تسريح-الناشط-عيسى-فايد-من-يافة-الناصرة-بشروط-مقيدة>
- ٤٥ إيناس مريح، "تمديد اعتقال مهند طه من كابول بادعاء نشر مضامين تتعلق بغزة"، "عرب ٤٨"، ٢٠٢٣/١٠/١٢، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.arab48.com/محلّيات/أخبار-محلية/2023/10/12/تمديد-اعتقال-مهند-طه-من-كابول-بشبهة-نشر-مضامين-تتعلق-بغزة>
- ٤٦ زكريا حسن، "تظاهرات ومضايقات عنصرية يومية: تهديد على حياة الفنانة دلال أبو أمينة"، "عرب ٤٨"، ٢٠٢٣/١٢/٦، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.arab48.com/محلّيات/سياسة/2023/12/06/تظاهرات-ومضايقات-عنصرية-يومية--تهديد-على-حياة-الفنانة-دلال-أبو-أمينة>
- ٤٧ "حول التحقيقات، الاعتقالات، ولوائح الاتهام لفلسطينيين الداخل"، "المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل/عدالة"، ٢٠٢٣/١١/١٤، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.adalah.org/ar/content/view/10957>

- ٤٨ انظر فيديو "المفوض العام للشرطة، المفتش يعقوب شبتي: من يرغب بالتضامن وتأييد غزة، مدعو للعودة الآن إلى الحافلات المتجهة لهنالك"، موقع "تيك توك"، ١٧/١٠/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.tiktok.com/@israelpolice.ar/video/7290974367197056257?lang=ar>
- ٤٩ "عدالة" تطالب المفوض العام للشرطة بالتراجع عن تعليماته بمنع التظاهر والاحتجاج، "المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل/عدالة"، ١٨/١٠/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.adalah.org/ar/content/view/10917>
- ٥٠ "المفتش العام للشرطة يدلي بتصريحات عنصرية ضد المجتمع العربي"، "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل"، في الرابط الإلكتروني التالي: https://www.arabic.acri.org.il/post/_401
- ٥١ "منذ بدء الحرب على غزة: الشرطة الإسرائيلية حققت مع ١٠٠ مواطن عربي بزعم كتابات داعمة لحماس"، "عرب ٤٨"، ١٥/١٠/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.arab48.com/الأخبار/أخبار-عاجلة/٢٠٢٣/١٠/١٥/منذ-بدء-الحرب-على-غزة-الشرطة-الإسرائيلية-حققت-مع-١٠٠-مواطن-عربي-بزعم-كتابات-داعمة-لحماس-مواسي>
- ٥٢ "منع بث شبكة الجزيرة في إسرائيل..."، مصدر سبق ذكره.
- ٥٣ انظر: "قرارات لجنة السلوكيات في الكنيست بموضوع تصريحات أعضاء الكنيست عايدة توما - سليمان وإيمان خطيب - ياسين"، "موقع الكنيست"، ١٥/١١/٢٠٢٣، <https://m.knesset.gov.il/ar/news/pressreleases/pages/press15.11.2023.aspx>
- ٥٤ المصدر نفسه.
- ٥٥ شيريت أفيطان كوهين، "هكذا عملت إسرائيل من وراء الكواليس من أجل منع أحداث حارس الأسوار ٢"، "يسرائيل هيوم" (بالعبرية)، ٢٧/١١/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.israelhayom.co.il/news/defense/article/14870721>
- ٥٦ أمير مخول، "بالترهيب والترغيب وكاتم للصوت الجماعي للجماهير العربية الفلسطينية"، "الاتحاد" (حيفا)، ١/١٢/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.alitihad44.com/mulhaq/ملحق-الجمعة-بالترهيب-والترغيب-وكاتم-للصوت-الجماعي-للجماهير-العربية-الفلسطينية-أمير-مخول>
- ٥٧ أمير علي بويرات، "الشرطة تعترض مسيرة سيارات إسناداً لغزة في أم الفحم وتعتقل ٤ شبان"، "عرب ٤٨"، ١٣/١٠/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.arab48.com/محلّيات/أخبار-محلية/٢٠٢٣/١٠/١٣/الشرطة-تعترض-مسيرة-سيارات-إسناداً-لغزة-في-أم-الفحم-وتعتقل-٤-شبان>
- ٥٨ أمير علي بويرات، "أم الفحم: مسيرة مركبات تنديداً بعدوان الاحتلال على غزة"، "عرب ٤٨"، ١٨/١٠/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.arab48.com/محلّيات/أخبار-محلية/٢٠٢٣/١٠/١٨/أم-الفحم-مسيرة-مركبات-تنديداً-بعدوان-الاحتلال-على-غزة>
- ٥٩ أمير علي بويرات، "أم الفحم: اعتقالات وإصابات بقمع مسيرة تنديداً بالعدوان على غزة"، "عرب ٤٨"، ١٩/١٠/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.arab48.com/محلّيات/أخبار-محلية/٢٠٢٣/١٠/١٩/أم-الفحم-اعتقالات-إصابات-بقمع-مسيرة-تنديداً-بالعدوان-على-غزة>

- 60 <https://www.arab48.com/محلّيات/أخبار-محلية/٢٠٢٣/١٠/١٩/أم-الفحم-مسيرة-احتجاجية-تنديدا-بالعدوان-على-غزة>
 زكريا حسن وأمير بويرات، "مؤتمر صحافي للمتابعة إثر منع الشرطة إقامة اجتماع عربي - يهودي ضد الحرب، "عرب ٤٨"، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.arab48.com/محلّيات/أخبار-محلية/٢٠٢٣/١٠/٢٦/مؤتمر-صحافي-للمتابعة-إثر-منع-الشرطة-إقامة-اجتماع-عربي--يهودي>
- 61 إيناس مريح وضياء حاج يحيى، "الشرطة تقمع محتجين ضد العدوان على غزة في حيفا والطيبة: ٨ معتقلين بينهم متظاهرات... ومصاب"، "عرب ٤٨"، ١٨/١٠/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.arab48.com/الأخبار/أخبار-عاجلة/٢٠٢٣/١٠/١٨/حيفا-تظاهرة-منددة-بالعدوان-الإسرائيلي-على-غزة>
- 62 زكريا حسن وأمير بويرات، "إطلاق سراح رئيس لجنة المتابعة محمد بركة وقيادات عربية"، "عرب ٤٨"، ٩/١١/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.arab48.com/الأخبار/أخبار-عاجلة/٢٠٢٣/١١/٠٩/اعتقال-رئيس-لجنة-المتابعة-في-الناصرة>
- 63 وُجّه نقد إلى "لجنة المتابعة" لاختيارها أن تعقد مؤتمرها الصحافي مع أبراهام بورغ، ولا سيما أنه خرج بعد المؤتمر الصحافي في مقابلة مع الإعلامي بلال شلاعة، متحدّثاً عن إدارة غزة في المرحلة المقبلة، بعد القضاء على حكم "حماس"، طارحاً لذلك إدارة عربية تتشكل من دول "الاتفاقيات الأبراهيمية" الطبيعية.
- 64 حسن وبويرات "مؤتمر صحافي للمتابعة إثر منع..."، مصدر سبق ذكره.
- 65 "ناجون من مجزرة مستشفى المعمداني: ما حدث معنا فاق كل المجازر وفاق النازية"، "TRT عربي"، ١٨/١٠/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.trtarabi.com/now/فاق-كل-المجازر-وفاق-النازية-١٥٤٤٤٦٨١>
- 66 "إسرائيل ترتكب مجزرة جديدة بقصف كنيسة الروم الأرثوذكس بغزة والبطيركية تصفه بجريمة حرب"، "الجزيرة نت"، ٢٠/١٠/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.aljazeera.net/news/2023/١٠/٢٠/شهداء-وجرحى-بقصف-الاحتلال-كنيسة-الروم>
- 67 جاد قعدان، "زمن الحرب... تهافت هامش المدنية الإسرائيلية"، "فُسحة - ثقافة فلسطينية"، ١٠/١١/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://www.arab48.com/فسحة/ورق/آخر/٢٠٢٣/١٠/٣٠/زمن-الحرب-تهافت-هامش-المدنية-الإسرائيلية>
- 68 "اطفوا الموسيقى، عيب! إلغاء حفلات رأس السنة حزناً على غزة"، "فُسحة - ثقافة فلسطينية" في موقع "إنستغرام"، ١٨/١٢/٢٠٢٣، في الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.instagram.com/p/C1ABzwVtnuQ/?img_index=1
- 69 محمود مجادلة، "الهيئة العربية للطوارئ تشكل لجاناً لمعالجة قضايا المجتمع العربي في ظل حالة

- الطوارئ"، "عرب ٤٨"، ٢٠٢٣/١٠/١٢، في الرابط الإلكتروني التالي:
 ٧٠ <https://www.arab48.com/محلّيات/أخبار-محلية/٢٠٢٣/١٠/١٢/الهيئة-العربية-للطوارئ-تشكل-لجانا-لمعالجة-قضايا-المجتمع-العربي-في-ظل-حالة-الطوارئ>
 قاسم بكري، "الهيئة المشتركة للكتل الطلابية تعقد اجتماعاً موسعاً تحضيراً لافتتاح السنة الدراسية في
 المعاهد العليا"، "عرب ٤٨"، ٢٠٢٣/١١/٢٦، في الرابط الإلكتروني التالي:
 ٧١ <https://www.arab48.com/محلّيات/أخبار-محلية/٢٠٢٣/١١/٢٦/الهيئة-المشتركة-للكتل-الطلابية-تعقد-اجتماعا-موسعا-تحضيرا-لافتتاح-السنة-الدراسية-في-المعاهد-العليا>
 "ائتلاف الطوارئ" - ائتلاف المجتمع المدني للطوارئ في المجتمع العربي، "المركز العربي للتخطيط
 البديل"، ٢٠٢٣/١٠/١٧، في الرابط الإلكتروني التالي:
 ٧٢ <https://www.ac-ap.org/article/2984>
 ائتلاف-الطوارئ-المجتمع-المدني-للطوارئ-في-المجتمع-العربي
 المصدر نفسه.
 ٧٣ رامي منصور، "عن طموحات الجثة الأميركية الخارجة من ثلاجة الموتى"، "عرب ٤٨"، ٢٠٢٣/١٠/١٩، في
 الرابط الإلكتروني التالي:
 ٧٤ <https://www.arab48.com/مقالات-وآراء/رأي/٢٠٢٣/١٠/١٩/عن-طموحات-الجثة-الأميركية-من-ثلاجة-الموتى>
 ورد هذا الكلام خلال حديث مع عدد من الفاعلين في هذه المؤسسات.
 ٧٥ انظر: "فُسحة - ثقافية فلسطينية"، في الرابط الإلكتروني التالي: <https://t.ly/nXV1e>
 ٧٦ محمد وتد، "مؤتمر بحيفا: نتائج الحرب على غزة تحدد مستقبل القضية الفلسطينية"، "الجزيرة نت"،
 ٢٠٢٣/١٢/١٦، في الرابط الإلكتروني التالي:
 ٧٧ <https://www.aljazeera.net/politics/2023/12/16>
 مؤتمر-بحيفا-نتائج-الحرب-على-غزة-تحدد

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الحركة الطلابية في الضفة الغربية وقطاع غزة

أحمد حنيطي

١٠ دولارات ٢١٦ صفحة